



الموجز الإخباري

مارس 2009

محكمة الاستئناف تبطل حكماً يقضي بإطلاق سراح تركستانيين إلى الولايات المتحدة

في 18 فبراير 2009، قضت إحدى محاكم الاستئناف ببطلان حكم صدر عن أحد القضاة الفيدراليين يقضي بإطلاق سراح 17 تركستانياً - أفراد ينتمون إلى أقلية عرقية مسلمة في غرب الصين - في الولايات المتحدة. وفي أكتوبر 2008، أصدر القاضي ريكاردو أوربينو حكماً بإطلاق سراح هؤلاء السبعة عشر المحتجزين في جوانتانامو منذ أكثر من 7 أعوام. وقد سلمت الحكومة بأنه لا يجب تصنيف هؤلاء السبعة عشر على أنهم "مقاتلين أعداء" وأنه لا يمكن إعادتهم إلى الصين، حيث سيتعرضون إلى الاضطهاد. واستأنفت الحكومة الأمريكية الحكم الذي أصدره القاضي ثم قضت محكمة الاستئناف ببطلان الحكم.

ويجيز قرار المحكمة، الصادر عن هيئة من ثلاثة قضاة، استمرار الاعتقال غير القانوني للتركستانيين وذلك بحجة أن الهجرة من اختصاص السلطة التنفيذية والكونجرس فقط، وأنه ليس لأي قاضي سلطة إصدار أمر بدخول الرجال إلى البلاد. وقد كان لأحد القضاة رأي مختلف، حيث صرح بأن للقاضي سلطة إصدار أمر يقضي بإطلاق سراح التركستانيين داخل الولايات المتحدة، إلا أنه يتعين على القاضي أن يضع في اعتباره احتمالية احتجاج الرجال لفترة قليلة بموجب قوانين الهجرة.

وقد ناشد محامو التركستانيين الرئيس باراك أوباما بقبولهم رسمياً في الولايات المتحدة، كما وضعوا خطاً بشأن المزيد من الخطوات القانونية نيابة عن هؤلاء الرجال.

الوثائق الصادرة عن وزارة الدفاع تكشف توطنها في الاعتقال السري الذي تمارسه وكالة الاستخبارات المركزية

في 12 فبراير 2009، أعلنت ثلاث مجموعات عاملة في مجال حقوق الإنسان، وهي منظمة العفو الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية (AIUSA) ومركز الحقوق الدستورية (CCR) ومركز حقوق الإنسان والعدالة الدولية (CHRGJ)، حصولهم على وثائق من وزارة الدفاع نتيجة دعوى قضائية قاموا برفعها بموجب قانون حرية المعلومات طالبوا فيها بالحصول على وثائق خاصة بالاعتقال السري والترحيل الاستثنائي والتعذيب.

وكشفت الوثائق عن وجود سجون سرية في باجرام وأفغانستان والعراق، وأكدت تعاون وزارة الدفاع مع الاعتقال السري الذي تمارسه وكالة الاستخبارات المركزية، كما نوهت هذه الوثائق إلى حالة واحدة طلبت فيها الإدارة العسكرية تأخير إطلاق سراح معتقلين في جوانتانامو 45 يوماً من أجل تفادي انتقادات الصحافة المناهضة، حيث صرحت قائلة "نحتاج قطعاً إلى التفكير في تأخير وصول المعتقلين ... لنري ما إذا كان بوسعنا تأخير رحلات العودة 45 يوماً أو مدة مقاربة حتى تهدأ الأمور." وإذا لم نفعل ذلك فمن المرجح أن يُستقبل هؤلاء المعتقلين استقبال الأبطال."

أحد المعتقلين في جوانتانامو يطالب بلم شمله مع والده

محمد خان توماني، سوري معتقل في جوانتانامو منذ أن كان في السابعة عشر من عمره، محتجز في الوقت الحالي في سجن انفرادي حيث يتعرض لاستجوابات قسرية واعتداءات جسدية ونفسية. وقد حاول الانتحار مؤخراً كما ظهرت عليه أعراض نفسية خطيرة. وفي 6 فبراير 2009، طالب محاموه الاستغاثة الطارئة حيث طالبوا بإنهاء حبسه الانفرادي ونقله إلى مكان معيشة جماعي وإجراء تقييم نفسي وطبي له من جهة مستقلة وإنهاء الاستجوابات التعسفية إلى جانب رؤيته لوالده المعتقل أيضاً في جوانتانامو. وأصدرت المحكمة أمراً يقضي بحق الحصول على السجلات الطبية إلا أنها رفضت المطالب الأخرى بدعوى أنه ليس للمحكمة سلطة إصدار أوامر بشأن ظروف السجن الخاصة في جوانتانامو.

ومحمد خان توماني ووالده معتقلين في جوانتانامو منذ أكثر من سبع سنوات ومعزولين عن بعضها منذ ذلك الحين. وتعرض خان توماني أثناء اعتقاله للضرب والتهديد والحرمان من النوم والتلاعب بحواسهم. ويسعى خان ووالده إلى اللجوء إلى بلد ثالث آمن، حيث قد يواجهان الاضطهاد إذا عادا إلى سوريا.

البرلمان الأوروبي يناشد دول الاتحاد الأوروبي قبول معتقلي جوانتانامو

في 4 فبراير 2009، مرر البرلمان الأوروبي قراراً أجمعت عليه الأحزاب يناشد الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي بقبول معتقلي غوانتانامو الذين بحاجة إلى الحماية الإنسانية ولا يسعهم العودة إلى أوطانهم بسبب وجود مخاطر بتعرضهم إلى الاضطهاد والتعذيب هناك. وفي 10 فبراير، انضمت ليتوانيا إلى فرنسا والبرتغال وألمانيا وفنلندا وسويسرا وأيرلندا والسويد من بين الدول الأوروبية التي أبدت استعدادها لقبول معتقلي غوانتانامو السابقين.

وهناك ما يقرب من 60 معتقلاً في غوانتانامو يتعذر إرسالهم إلى أوطانهم بصورة قانونية لأنهم يواجهون خطر الاضطهاد والتعذيب. وينتمي هؤلاء المعتقلين إلى دول من بينها الجزائر والصين وليبيا وروسيا وسوريا وطاجكستان وتونس وأوزبكستان. أما الآخرين فهم لا ينتمون لدول معينة بحيث يمكنهم العودة إليها.

وتعد ألبانيا الدولة الوحيدة حتى هذه اللحظة، التي قبلت لاجئين من غوانتانامو، حيث قبلت ثمانية رجال عام 2006. وادعت الولايات المتحدة أنه ليس بمقدورها إيجاد بلد آخر آمن يقبل معتقلي غوانتانامو خوفاً من تعرضهم للاضطهاد كما أنها عارضت الجهود المبذولة من أجل إعادة توطينهم في الولايات المتحدة، وذلك على الرغم من الحكم الذي أصدره قاضي فيدرالي يقضي بهذا في شأن السبعة عشر تركستانياً (أقلية عرقية مسلمة من الصين) والذين تم تصنيفهم على أنهم ليسوا مقاتلين أعداء.

تصديق قاضي فيدرالي على استخدام كرسي التغذية الإجبارية

صدق قاضي فيدرالي في 11 فبراير 2009 على استخدام كرسي التغذية الإجبارية. وطالب معتقلون في غوانتانامو بصور أمر يقضي بمنع استخدام "كرسي التقييد" لتغذية المضربين عن الطعام بشكل جبري. وقد أعلنت الجمعية الطبية العالمية، التي تتبعها الجمعية الطبية الأمريكية، أن التغذية الإجبارية تشكل انتهاكاً للأخلاقيات الطبية وأن التغذية الإجبارية، التي يصاحبها التهديدات والإكراه والقوة واستخدام التقييد الجسدي، تعد معاملة وحشية ومهينة. ويعد استخدام كرسي التقييد أحد مظاهر القوة البدنية المفرطة التي تُمارس ضد المضربين عن الطعام في غوانتانامو من أجل كسر إرادتهم وإجبارهم على إنهاء إضرابهم عن الطعام. ويتواصل انتشار الإضراب عن الطعام في غوانتانامو، حيث يحتج المعتقلين على حبسهم المتواصل.

وزير الدفاع يصدر تقريراً والمجموعات العاملة في مجال حقوق الإنسان تكشف عن وجود ظروف غير قانونية في غوانتانامو

قضى الأمر التنفيذي الذي أصدره رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما في 22 يناير 2009 بأنه على وزير الدفاع روبرت جيتس مراجعة الظروف في غوانتانامو لتحديد من إذا كانت هذه الظروف تتماشى مع المعايير القانونية المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف والقوانين الأخرى المعمول بها.

كما أرسلت مجموعات عاملة في مجال حقوق الإنسان ومحامو المعتقلين عدة خطابات تُفصّل المعايير القانونية للحبس في الاعتقال من جانب السلطة التنفيذية التي يجب على مراجعي جيتس التقييد بها، كما تكشف هذه الخطابات استمرار الظروف الضارة المستمرة نتيجة الانتهاكات النفسية والجسدية التي يعانيها المعتقلون في غوانتانامو كما تحتج على استخدام التغذية الإجبارية وخاصة استخدام كرسي التقييد الوحشي.

أصدر مركز الحقوق الدستورية تقريراً بجانب الخطاب الخاص به وقدمه إلي وزير الدفاع، حيث وضح فيهما بالتفصيل الظروف التي يقاسمها المعتقلون في الحبس الانفرادي في المعسكرين 5 و6، ومن بينها الحبس الانفرادي المدمر والتلاعب البيئي والحرمان الحسي والحرمان من الاتصال الأسري والحقوق الدينية والانتهاكات والإساءات الجسدية. وطالب التقرير والخطاب بإغلاق المعسكرين 5 و6 على الفور ونقل المعتقلين فيهما، الذين يمثلون أغلبية المعتقلين في غوانتانامو، إلى بيئة سكن جماعية.

في 23 فبراير أصدرت وزارة الدفاع تقريرها. وأشار هذا التقرير إلى أن الظروف في القاعدة البحرية تتماشى مع المادة المشتركة 3 من اتفاقيات جنيف (التي توضح الحد الأدنى لمعايير معاملة المعتقلين أثناء الحرب)، الحكم الذي لاقي انتقاداً واسع النطاق في وسائل الإعلام. واعترف التقرير بأن المزيد من التفاعل الاجتماعي بين المعتقلين حالياً في مباني الحبس الانفرادي سيكون مفيداً، وأمر بتوفير المزيد من وسائل الترفيه والحد من عزل المعتقلين في المعسكرين 5 و6.

أحد ضحايا التعذيب في غوانتانامو يطلب دليل براءة

قدم محامو محمد القحطاني، ضحية التعذيب في غوانتانامو، التماساً في 4 فبراير 2009 يستهدف إجبار الحكومة على تقديم أدلة تثبت بما لا يدع مجالاً للشك صحة ما تزعمه ضده كما يتهم الحكومة بعدم احترام حكم المحكمة لمواصلتها خرق أمراً يقضي بذلك صدر عن أحد القضاة في نوفمبر من عام 2008.

وطبقاً للمحامين، فإنه بحوزة الحكومة معلومات متوفرة يسهل الحصول عليها توثق التعذيب الذي تعرض له السيد القحطاني على أيدي المحققين في غوانتانامو. وتم الكشف عن وجود هذه الوثائق في وسائل الإعلام منذ أربع سنوات، كما قُدمت معلومات إضافية عن هذا التعذيب لإجراء تحقيقات من قبل الكونجرس إلا أنه لم يتم تسليم هذه المستندات إلي محاميه طبقاً للحكم الصادر من أحد القضاة.

وحتى وقت قريب، كانت الحكومة تنكر إنكاراً شديداً ضلوع أي مسئول من الولايات المتحدة في التعذيب الذي تعرض له السيد القحطاني أثناء التحقيقات، إلا أنه في 14 يناير 2009 أقرت سوزان كروفورد المسؤولة الحالية عن اللجان العسكرية بتعرض السيد القحطاني لمجموعة من التحقيقات المنتظمة لمدة 20 ساعة والحرمان من النوم لأوقات طويلة والعزلة القاسية لمدة 160 يوم والتعري القسري والإذلال الجنسي والديني وأساليب التحقيق العنيفة الأخرى، تكون الحكومة قد اضطلعت في أعمال تعذيب.

إطلاق سراح بنيام محمد من غوانتانامو

أطلق سراح بنيام محمد، مقيم في بريطانيا، من غوانتانامو في 23 فبراير 2009. وكانت قوات الأمن الباكستانية قد أُلقت القبض على محمد وسلمته إلى الإدارة العسكرية الأمريكية، وتعرض محمد إلي "الترحيل الاستثنائي" إلي المغرب في 21 يوليو 2002. وقد تعرض للتعذيب في المغرب: حيث تعرض للكي بالنار والضرب والجرح باستخدام مشرط. وظل في المغرب حتى يناير 2004، حيث تم نقله إلي 'السجن المظلم' (Dark Prison) بالقرب من كابول بأفغانستان، وهو سجن سري تديره وكالة الاستخبارات المركزية. ومن هناك تم نقله إلي السجن التابع للعسكرية الأمريكية في قاعدة باجرام الجوية، وأخيراً في شهر سبتمبر 2004 استقر به الأمر في خليج غوانتانامو. وفي يونيو 2008، أحالته وزارة الدفاع الأمريكية للمحاكمة أمام لجنة عسكرية. ورفع محاموه قضية ضد الحكومة البريطانية، مطالبين بأنهم قدموا أدلة من شأنها إثبات براءته مدى التعذيب الذي تعرض له. وفي أكتوبر 2008 تم إسقاط التهم الموجهة إليه. وفي بيان صدر عبر منظمة ريبريف (Reprieve)، التي تتولى الدفاع عنه، صرح محمد عند إطلاق سراحه قائلاً "لا أطلب بالانتقام، ولكني أطلب بتوضيح الحقيقة، لكي لا يعاني أي شخص مستقبلاً مما عانيته."

نبذة عن هذه الإحاطة الإخبارية

تُصدر هذه الإحاطة الإخبارية شهرياً عن مركز الحقوق الدستورية، وهي المنظمة القانونية والتعليمية غير الربحية ذات المقرّ الرئيسي في مدينة نيويورك المكرّسة لحماية وتعزيز الحقوق التي يضمنها الدستور الأمريكي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. يُنسّق مركز الحقوق الدستورية تمثيل المعتقلين في خليج غوانتانامو مع شبكة تشمل أكثر من 500 من المحامين المتطوعين دون مقابل. تُترجم هذه الإحاطة الإخبارية إلى اللغة العربية، وهي في المتناول على الإنترنت:

<http://www.ccrjustice.org/learn-more/reports/Guantanamo-newsletter>

إذا كنت تودّ استلام هذه الرسالة الإخبارية، أو إرسال المزيد من المعلومات إلينا، أو الاتصال بنا:

Center for Constitutional Rights
666 Broadway, 7th Floor
New York, NY 10012
<http://www.ccrjustice.org/>
1-212-614-6443
LKates@ccrjustice.org